

كتاب في علم المصطلح
للشيخ عبد الرحيم بن
الحسين

٦٠٧
٤٠٩٣٣

٤٠٩٣٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ رَأَيْتُ رَجُلًا يَتَّقِي الْمَقْتَدِرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ
مِنْ بَعْدِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ عَلَى امْتِنَانٍ جَلِيلٍ عَنْ أَحَدٍ
ثُمَّ صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمًا عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ فِي الْمَرَامِ
فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الَّتِي تَوْضَعُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ
تَطَهَّرَتْ بِتَصَوُّفِ الْمُسْلِمِ تَذَكُّرُ النَّبِيِّ وَالْمُسْلِمِ
لِحُصْنِ فِيهَا أَبْرَارِ الصَّالِحِينَ وَرَدُّهَا عَلَى الْأَعْيَانِ
فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالْفِعْلُ لِوَأَحَدٍ وَسَلَّمَ مُسْتَوْرٍ
كَقَالَ أَوْ خَلَقْتَ لَفْظًا آتِيًا لَا أَبْرَارَ الصَّالِحِينَ
وَأَنْ يَكُنْ لَأَشْنِ الْفِعْلُ الْمُسْلِمِ بِسَمْعِ الْبَارِي
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَمْرِ كُلِّهَا مُتَعَمِّلًا مِنْهَا وَتَعَمُّلًا
أَفْصَحَ الْحَدِيثِ وَأَمْلَ هَذَا الشَّيْءُ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنٍ

فَالأَوَّلُ

فَالأَوَّلُ الْمُتَعَمِّلُ الْإِنْسَانِي يَقُولُ بِإِضَاطَةِ الْفَوَاضِلِ
عَنْ مَثَلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شَدَّ دُرِّي وَعِلَّةً قَادِحَةً فَتَوَدِّي
وَبِالْقَصْرِ وَالْفَقِيرِ قَصْدًا فِي ظَاهِرِهِ لَا الْقَطْعَ وَالْقُدْرَةَ
إِنْسَانًا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ مَطْلَقًا وَقَدْ
خَافَ بِهِ قَوْمٌ قَلِيلٌ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ بِأَرْوَاحِ النَّاسِ
وَلَا هُوَ دَاخِرٌ حَيْثُ عَنْهُ يَسْتَدُ الشَّافِعِيُّ قُلْتُ عَنْهُ أَخْبَرُ
وَحَدَّثَ بِرَحْمَتِهِ الرَّحْمَنُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي مُرَّةٍ الْبَرِّي
وَقِيلَ لِيْنِ الْعَالِدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَأَبِي شَيْبَةَ
أَوْ تَابِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ التَّمِيمِيِّ عَنْهُ أَوْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الثَّوَابِ
الْقُحَيْمِيِّ عَنْ أَبِي قَبِيلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي مُرَّةٍ عَنْ أَبِيهِ
أَفْصَحَ كِتَابِ الْحَدِيثِ
أَوَّلُ مَنْ مَسَّنَى فِي الْقَصْرِ مُحَمَّدٌ وَحَقَّقَ بِالْإِخْرَاجِ
وَسَلَّمَ بَعْدَ بَعْضِ الْفَرِيقِ أَيْ عَلَى نَفْسِهِ وَآلِهِ وَنَفَقَ
وَلَمْ يَنْعَمَ بِهِ وَلَكِنْ قَلَّمَا عِنْدَ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ قَدْ كَانَتْ
وَرَدَّ كَثَرًا قَالَ يَحْيَى الْبَرِّي لَرُبِّكَ الْخَيْرُ لَا الْبَرُّ

تَمَّ

وفيه ما فيه بقول الجعفي أخفاسه عشر ألفي
وعلمه أراد بالثكرار لها وموقوف وفي البخاري
أربعة آلاف والكرز فوق ثلاثة آلاف ذكرها
الصحيح الزايد على الصحيحين
وذكر زيادة الصحيح أضعف صحة الأثرين ضعفين
بجمعه نحو أنهما إن لم يكن ذا خبر فيه وكان شديدا
على شاهد قال ما انفرد به فذاك حسن ما لم يرد
بعلية والحق أن يحكم بما يليق بالنسبي يداي لما
المنتقى زجات

وأستخرج من الصحيحين عوانة وخوذة وأختب
عزرك العاقل المتون لها إذ خالفت لفظا ومعنى
وما يريها حكمين بصحة نصوص العلوية فائدة
والأصل يعني النبي صلى الله عليه وسلم وأما أحمد الحميدي
مات الصحيح من غيره ثم البخاري نسجها
وارفع الصحيح من غيره ثم البخاري نسجها

شرها

شرها نحو بشره الجعفي نسجها بشره غير يكتفي
وعنده الصحيح ليس هناك على غير ما قاله الجعفي يكن
حكم الصحيحين والتعليق
واقطع بصحة ما قد أشد كذا له وقيل طنا ولدا
تحقيقهم قد عزاه الثوري وفي الصحيح بعض قد
صنف ولها بالأسند أشتا فان بخير من صحة أوردة
مترضا فلا بد لكن يشعر بصحة الأصل كذا ذكر
وان يكن أول الأسناد حدث مع صيغة الخبر فليعلم
ولو لا أخيه أنا الذي لشيخه عزاه قال قلدي
عنينة كثر العارفين لا تصح ما يروى من الخالف
نقل الحديث من الكتب العديدة
وأحد من من كتاب القل أو احتجاج حيث ساع قد
عزما له على أمور بشره وقال يحيى الثوري ضلقة
قلت ودر خير استنساخ نقل سوي مرويه إجماع
القسم الثاني الحسن

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ تَعَزَّيَا وَقَدْ اَشْهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَلِكَ حُذِّ
 حَمْدًا وَقَالَ التَّرمِذِيُّ هَذَا مِنْ الشَّدِيدِ وَدَسَّعَ رَأْيُهَا
 بِكَذِبٍ وَلَمْ يَكُنْ قَرِيبًا وَرَدَّ قُلْتُ وَقَدْ حَسَنَ يَقْتَضِي الْقَرِيبَ
 وَقِيلَ مَا صَعُبَ قَرِيبًا يَحْتَمِلُ فِيهِ رِجَالًا وَاحِدًا حَمَلًا
 وَقَالَ بَابُ الْيَسَعَانِ النَّظَرُ أَنْ كُنْ قَسِيمًا كُلُّ قَدْرٍ
 قَسِيمًا وَرَأَى كَوْنَهُ سَاعِلًا وَلَا يَنْكُرُ أَشَدَّ وَذِي شَلَا
 وَالْفَقْهَاءُ كَالْمُسْتَعْلَاهِ وَالْعُلَمَاءُ كَالْحُلِيِّمْ يَقِيلُهُ
 وَهُوَ بِأَقْسَامٍ الصَّحِيحُ الْحَقُّ حُجَّتُهُ وَإِنْ يَكُنْ لَا يَلْحَقُ
 فَإِنْ يُقَالُ حُجٌّ بِالضَّعِيفِ فَقُلْ إِذَا كَانَ مِنَ الْمَوْصُوفِ
 رَوَاتُهُ يَسْرُ حَقًّا يَجْزِي بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يَذْكُرُ
 وَإِنْ يَكُنْ لَكُذِبٍ أَشَدُّ أَوْ قَوِي الضَّعِيفُ فَلَمْ يَجْزِ
 إِلَّا تَرَى الْمَرْسُوحِينَ أَشَدُّ أَوْ رَسَلُوا كَمَا يَحْتَجُّ اعْتِقَادًا
 وَالْحَسَنُ الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَةِ وَالصَّدِّقُ بِرَأْيِهِ إِذَا أُنْزِلَ
 طَرُقًا أُخْرَى لَوْ هُوَ مِنَ الطَّرُقِ صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ لَوْ لَا أَشَقُّ
 إِذَا نَبَعُوا مِنْ مَجْدٍ عَلَيْهِ فَأَرْتَقَى الصَّغِيرُ
 قَالَ وَمِنْ بَطْنَةِ الْحَسَنِ حُجٌّ أَبِيهِ أَوْ نَائِي فِي السَّنَةِ

فَالَهُ

فَالَهُ قَالَ ذَكَرْتُ فِيهِ مَا مَعَ أَرْقَابًا أَوْ حَكِيهِ
 رِجَالِهِ وَمِنْ شَدِيدِ قَلْبِهِ وَحَيْثُ لَا فَصَاحَ خَرَجَتْ
 قِيَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْدَلَةٌ الْخَسْرَتِ
 وَأَبْنُ رَشِيدٍ قَالَ الْكُفُوفُ حُجٌّ تَدْبِيعُ الصَّحَّةِ عِنْدَ خُرُوجِهِ
 وَالْإِيمَانُ الْيَقِينُ أَيْ قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَحْكُمُ سَلَامًا
 حَيْثُ يَقُولُ حَمْدُ الصَّحِيحِ تَوْجِدَ عِنْدَمَا لَكَ وَالشَّلَا
 فَاحْتَاجُ أَنْ تَرَى فِي الْمَجْتَهِدِ أَنْ يَرِيدَ بِنَاصِيَةٍ
 وَخَوْفَهُ وَإِنْ يَكُنْ وَالسَّبْقُ تَذْفَانَهُ أَذْرَكَ أَيْ مَرَّ الْقَدْرَ
 مَلَّ لَا تَقَى عَلَى كِتَابِ سَلَامٍ يَأْتِي عَلَيْهِ بِالشَّكْرِ
 وَالْبُغْيُ إِلَى قَسَمِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْقَوَاعِدِ وَالْجَارِ جَانِبًا
 أَلِ السَّانِ مَا رَوَوْهُ فِي السَّنَةِ عَلَيْهِ إِذَا غَابَ الْحَسَنُ
 كَانَ أَبُو دَاوُدَ دَاوُدَ الْيَزِيدِي وَالضَّعِيفُ حَيْثُ لَا
 فِي الْبَابِ غَيْرُهُ فَبِذَلِكَ غَدَةُ مِنْ رَأْيِ الْوَيْ قَالَهُ ابْنُ مَيْدٍ
 وَالنَّسَائِيُّ تَخْرُجُ مِنْ رِجَالِهِ عَلَيْهِ تَرْكَاضُ شَيْءٍ
 وَمِنْ عَلَيْهَا الْحَقُّ الصَّحَابَةُ فَقَدْ تَرَى سَامِلًا صَرِيحًا

ق

يَعِيدُ

وَدَوَّخَانِي رُشِيَّةً مَاجِعًا عَلَى السَّائِنَةِ فَيَدْعِي الْفَلَاحَ
 كَسْتَدَالِي إِلَى أَحَدٍ وَغَدَا لِلدَّارِ أَيْ أَنْتَقِدَا
 وَالْحُكْمَ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ بِالْحُسْنِ وَكَانَ الْحُكْمُ لِلتَّوْبَةِ
 وَأَقْبَلَهُ أَنْ أُلْقِيَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْجَبْهُ بِصَغِيرٍ يَشْتَقِدُ
 أَنْتَقِدُ كُلَّ الْحُسْنِ مِمَّنْ كَانَ لِقَاءُ يَرُدُّ قَوْلَهُ
 بِهِ الضَّعِيفُ أَذِيْرٌ مِمَّا عَمِلَتْ سُنَّةُ نَكَبَاتٍ فَرَدَّ وَصَفَ
 وَلَا يَنْفَعُ فِي الْمَقَرَّاجِ أَنْ تَقْرَأَ الْحُسْنَ وَالْمُطْلَحَ
 وَأَنْ يَكُنْ فَكَيْفَ يَكُنْ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٍ لَا يَنْفَعُ
 وَأُورِدَ وَأَمَّا حُسْنُ أَقْرَادٍ حَيْثُ أَشْرَطْنَا غَيْرَ كَالسَّادِ

القسم الثالث الضعيف

أَمَّا الضَّعِيفُ فَمَا كَرِهْتُ لِيْلُغِ سَرِيَّةِ الْحُسْنِ وَأَنْ يَسْطَبِقِي
 فَعَايَةِ شَرْطِ قَوْلٍ فَسَرُّ وَأَشْتَبِيْ فَمِنْ غَيْرِهِ وَصَحُّوا
 سَوَاءً مَا ثَلَاثَ وَهَذَا وَعَدْلُ شَرْطٍ غَيْرِ مُبْدِيٍّ وَفَذَا
 فَمِنْ سَوَاءً مَا ثَلَاثَ وَهَذَا وَدَسْتُهُ شَرْعًا ذَا فَاحْتَدَى
 وَغَدَا السَّيِّئُ فَيَا أَرْغَى لِيْسَعَةٍ وَأَرْغَى نَوْعًا

المنهج

وَسَمَّ سَرُوعًا مَصَافَا لِسَيِّئٍ وَأَشْرَطَ الْخَطِيئَ رَفَعَ الصَّاحِبَ
 سَرِيْقًا لِهَيْدِي الْإِسْنَادِ فَقَدْ عَنِي بِهَذَا أَنْ ذَا الْإِسْنَادِ

المستند

وَالْمُسْتَدْرُوعُ أَوْ مَا قَدْ رُفِعَ لَوْعٌ وَقِفٌ وَمَوْفُوعٌ أَقْبَلُ
 وَالْثَالِثُ أَرْفَعُ الْإِسْنَادَ شَرْطًا بِهِ لِمَا كَرِهْتُهُ قَطْعًا

المستعمل والموصول

وَأَنْ تَقْبَلَ سَيِّئًا مَقُولًا فَتَمِيزُ مَقُولًا مَوْصُولًا
 سَوَاءً الْمَوْفُوعُ وَالْمُسْتَدْرُوعُ وَلَمْ يَرَدْ أَنْ يَدْخُلَ الْمَقْطُوعُ

الموقوف

وَسَمَّ بِالْمَوْفُوعِ مَا قَصُرَتْهُ بِصَاحِبٍ وَصَلَتْ أَوْ قَطَعَتْهُ
 وَبَعَثَ أَهْلَ الْفَقْهَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَقِفٌ بِغَيْرِهِ قَيِّدٌ تَبَرَّ

المقطوع

وَسَمَّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ السَّيِّئِ وَتَعْلَهُ وَقَدْ رَأَى السَّيِّئُ
 تَعْبِيرُهُ بِهِ عَنِ الْمَقْطُوعِ قُلْتُ وَعَلَيْهِ مَطْلَحُ الْبَرْدِ ع

فروع

قَوْلُ الصَّاحِبِ فِي السَّنَةِ أَوْ لَوْ أَمَرْنَا حُسْنَ الْفَحْجِ وَلَوْ

بعد النبي قاله باعصر على الصحيح وهو قول الأكثر
 وقوله كذا تركا كان مع عصر النبي من قبل ما رُفِعَ
 وقيل لا إلا لا كذا له في الخطيب قلت لكن جعله
 مرفوعا إلى أكبر الرازي ابن الخطيب وهو الأقوى
 لكن حديث كان باب المظفر يرفع بالأكفار مما وقع
 حكما له في الأكبر والخطيب والرفع عند الشيخ وتحت
 وعدنا فسر الصحابي رفعنا فحول على الأسباب
 وقوله مرفوعه يبلغ به رواية يمينه رفع فأنشأ
 وإن قيل عن تابع مرفوع قلت من السنة عنه نقل
 نصحه رفعه وذكره فقال هو أكبر ما ينسب للغزالي
 وما أتى عن صاحب بيت لا يقال في حكمه الرفع على
 ما قال في المحصول يجوز أني فلما كبر الرفع لهذا الثبوت
 وما رواه عن أبي عبد الله محمد وعنه أهل البصرة
 كثر قال بعد ما خطيب روى به الرفع وقد أعجب
 المرسى
 مرفوع تابع على المشهور مرفوع وقوله بالأكبر

أو سقط راوي منه ذاقول والاول أكثر في استعمال
 وأخرج مالك كذا النعمان وتابعوه مما به وذا نوا
 ورواه جماعة من النقاد للجهل بالساقطة لا سيما
 وصاحب الشهادة عنهم ثقلة ومنهم صدر الكتاب عليه
 لكن إذا صح لنا أخرجه بمسند أو مرفوع يخرج
 من ليس روي عن رجال الأول ثقله ذلك الشيخ
 والثاني في الكبار قيدا ومن روى عن القضاة أنه
 ومن إذا شارك أهل الخط فافهمه لا ينقص فقط
 فإن قيل فالمسند المعتمد فقل دليلان به يعضد
 وسموا منقطعاً عن رجل وفي الأصول ثقله المرفوع
 أما الذي أرسله الصحابي فحكمه الرص على الصواب
 المتقطع والمفضل
 وهم بالمتقطع الذي سقط قبل الصحابي به وأوقف
 وقيل ما لم يثبت رقا لا ياتى الأقرب لا استعمال
 والمفضل الساقطة منه فكان فصلاً ومثله قسم ثاني
 حديث النبي والصحاب يتبعان ووقف مثله على من يتبع
 العتقة

يقصّل

٣

وَمَعَى أَوْضَلُ مُتَعَرِّفٍ مِنْ دَلِيلَةِ رَاوِيهِ وَالْبَقَاعِ
 وَبَعْضُهُمْ حَكِيٌّ وَالْآخَرُ وَمِنْهُمْ لَمْ يَشْرُطْ أَجْمَاعًا
 لَكِنْ تَعَارُفًا وَقِيلَ بَشَرٌ طَوْلُ الْحَاكِمَةِ وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ
 مَعْرِفَةَ الرَّاوِي بِالْأَخْبَرَةِ وَقِيلَ كُنَّا أَتَانَا مِنْهُ
 مُنْقَطِعٌ حَتَّى يَكُونَ الْوَسْلُ وَحُكْمًا حَكَمَ عَنْ فَالْحُلْ
 سَوَوْا لِلْقَطْعِ فِي التَّوَجُّعِ حَتَّى يَكُونَ الْوَسْلُ فِي التَّوَجُّعِ
 قَالَ الْأَشْهُلُ رَأَيْتُ شَيْبَةَ كَذَّالَهُ وَلَمْ يَنْصِبْ صَوْبَهُ
 لِنَاسِ الصَّوَابِ أَنْ مَرَّادًا رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَعَارَفَا
 بِحُكْمِهِ بِالْوَسْلِ كَيْفَا مَرَّادِي بِقَالَ أَوْ عَنْ أَوْ بَانَ فَسَوِي
 وَمَا حَكَمَ عَنْ أَحْمَدَ وَبِحُسْنِي وَقَوْلُ يَغُوبُ عَلَى ذَا اسْتَرْجِلَ
 وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي ذَا الزَّيْبَةِ وَهُوَ يَوْضَعُهَا مِنْ
 تَعَارُضِ الْوَسْلِ وَالْإِسْأَالِ أَوْ التَّرْفَعِ وَالْوَقْفِ
 رَأَيْتُ يَوْضَعُهَا فِي الْأَطْلَسِ وَقِيلَ إِيَّاهُ الْأَكْثَرُ
 وَكَثُرَ الْمَذْلُ لِلطَّيَّارِ أَنْ يَكُونَ وَفَضْلُ الْبَحَارِي
 يَوْضَعُهَا لِانْكَسَاحِ الْوَسْلِ مَعْلُومٌ مِنْ أَرْسَلَهُ كَالْحَيْلِ
 وَقِيلَ الْمَكْرُوفُ قِيلَ الْمُحَقَّقُ بَشَرًا إِنْ سَالَ عَدْلًا يَحْتَقِظُ

يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَةِ الْوَاصِلِ أَوْ مُسْتَدِيرِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَذَا
 أَنَّ الْأَصَحَّ الْحُكْمُ لِلتَّرْفَعِ وَالْوَسْلِ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا أَوْ كَمَا حُكِمَ

التدليس

تَدْلِيْسُهُ لَا سَنَادَ لَكِنْ يَتَعَرَّفُ حُدُودَهُ وَبِزَيْدٍ عَنْ رَأْنٍ
 وَقَالَ يَوْمَ عَمْرٍاءَ لَا دَخَلَ فِي أَهْلِهِ فَالْزَمَ مَطْلَقًا
 وَالْمَكْرُوفُ قَبْلُهَا مَرَحًا تَعَارُفًا بِوَصْلِهِ وَصَحَّاحًا
 وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كَمَا لَمْ يَكُنْ وَكُنْ مِنْ بَعْدِهِ وَقَدْ تَشَى
 وَدَمَهُ شَقَّةٌ ذَا الرُّسُوحِ وَدُونَهُ التَّدْلِيْسُ الشَّيْخُ
 أَنْ يَصِفَ الْفَخْرَ بِمَا لَا يَعْرِفُ بِهِ وَذَا يُقْبَلُ بِمَعْنَى
 فَشَرَهُ لِلْمُتَعَبِّهِ وَاسْتَعْفَا وَكَأَنَّ طَبِيبَ يَوْمَ عَمْرٍاءَ
 وَالشَّافِعِي أَثْبَتَهُ بِسَدِّ قُلْتُ وَشَرُّهُمَا الْخَوَالِشُ

الشك

وَذَا الشَّكُّ دَخْلُ مَا يَجْعَلُ الثَّقَّةَ فِيهِ الْمَلَقَ الشَّافِعِي حَقَّقَهُ
 وَالْمَكْرُوفُ الْمَلَقُ فِيهِمَا اشْتَرَطَ وَالْحَيْلُ مَعْرِفَةُ الرَّاوِي فَقَطَّ
 وَدَمًا قَالَا بِقَدْرِ الثَّقَّةِ كَالَّذِي عَنْ بَنِيهِ الْوَسْلُ وَالْعَبَةِ

وقوله يردى الرهبري بتعين فردا كما في
وأختار في المثلثان بغير من ضبط ففردة حسن
أدب الخ القبط ففردا بعد عنه لما شذ فافترحه ورد

المنكر

والمنكر المفرد كذا البردي الملق بالصلوب في التخرج
أجرا تفصيل الذي لا شذوذ فيه معناه كذا الشئ
فمؤكدا للعلم بالتميز وما كان يسمى بغيره
فليس فاد ابل حذوث ترميه حاشية عند الخلا ودفعه
الاغنياء والنسب بعات والشواهد

الاغنياء بسبب الحديث هل شارك راو غيره فيما حمل
عن شيخه فان يكن مؤيد معتبره فتابع وان
شورك شيخه فهو كذلك وقد يسمى شاهدا انفرادا
متمرا معناه اني قال الشاهد والاختلاف من ذلك المعناد
شأله لو اخذوا ما احبوا فلفظة التباع ما اتي بها
عن عمر ولا اتي غيبته لا توجب عزو في التباع فليفتقد
تفردا اياها اهاب فكان فيه شاهد في التباع

زيادات الشقا

واقبل زيادات الشقا منهم ومن سواه فعليه التقم
فصيل لا وقيل لانهم وقد قسمه الشيخ فقال انقر
ذلك الشقا ثقة خالفهم فيه صرحا ففردا بعد
او لم يخالف فاقبله وادى فيه الخطيب الاتفاق
او خالف لا لاق لم يحولت رتبة الارض ففردا بعد
فالشافعي واخذ اخيرا بدا فالواصل والرسالة اخذنا
لكن في الاصل اخيرا فاقضي تقادمية ورد ان مقتضى
هذا قبول الوصل اذ يفرد في المخرج علم رتبة المقتضى

الافتراد

الفرد كذا ففردا مطلقا وحكمه عند الشذوذ سببا
والفرد بالتسمية ما قد شذبه شقة او بلبد كثرته
او عن ثلاث نحو قول القائل لم يرد عن بكر الا وائل
لم يرد عن ثقة الا ضمة لم يرد وهذا غير اصل المصنف
فان يريدوا واحدا من اهلها ففردا فاجعله من اهلها
وليس في اقداره التسمية ضعفا لما من فرد الميثية

لكبر إذا قُيد ذلك بالثقة فيكمه يقرب مما أطلقه

المُعَلَّل

وسمى بأصله مشترك معللاً ولا تقول معلل
وفي عبارة عن أنما طرت فيها غموض وكفا أثرت
مع قرأ ابن نصر يقتدي
تدرك إلى الألف والشفرة
جهيداً إلى الألف وعلى
أو وقف ما يرفع الأمر في غيره أو وقف ما يرفع
ظرفاً مفعلاً أو وقف فالحج
وحتى غلبت السند تقدم في المتن بفتح سند
أو وقف رفع وقد لا تخرج كالسبع بالجار صرحوا
بوجهه على بن عبيد الله محمد بن عبد الله بن علي
وعلل الترتيب في السنة إذ ظهر ما فيها فتعلمه
ومع أن السناد يقول لا أحفظ فيه شيئاً غير سلا
وكثير التعليل بالارتباط للوصل أن يقول اتصال
وقد يعملون بكل قدح فيقولون علة فيخرج

وسمى من تعلق اسم العلة لغير قان كوصف ثقة
يقول معلول صحيح كالتدري يقول صحيح شدوذا خدي
والشيخ سمي التمدد عليه فإن يرد في عمل فافح لـ

المضطرب

مضطرب المذهب ساقط ورداً مختلماً من واحد فارتد
في تراوي سنداً انقطع فيه شادي فلهذا ان
بعض أوجه الترتيب مضطرب والمكر للترجح فيها
كالخطب الشتر جمر الخلق والاضطراب موجب للضعف

المدرج

المدرج للفق آخر الخبر من قول راد ما لا فضل ظهر
نحو أن قلت التشهد وصل ذلك وهو كائن وبان كل
قلت ومنه مدرج قبل قلب كاشعير الوضوء ويل للعب
ومنه جمع ما في كل طرف منه باسناد بوليد سلف
لوايل في نسخة الصلاة قد أدرج ترتيبهم وما أخذ
ومنه أن يدرج بعض سند في غيره مع اختلاف السند

نحو ذلك تناقضوا في منتهى لا يتأصوا قد يقبل
 من منتهى لا يتأصوا أدرجه ابن أبي ربيعة إذا أخرجه
 ومنه من منتهى عن جماعة ورد وبعضهم خالف بقا في السند
 فيجمع الكل بأشياء ذكر كمن أي الذي أعظم الخبر
 فإن عبرا عند أصل فقط بين شقيق وابن سعد فقط
 وراد الاعتراك انصور وعقد الأذراج لها تحظور

الموضوع

شتر الضعيف الخبر الموضوع الكذب المختلق المصنوع
 وكيف كان لم يميز وأدركه لمن علم ما لم يميز أسره
 وأكثر الجامع فيه إذ خرج لمطلق الضعيف على باب الفرج
 والواصفون للحديث الضرب أخضعهم قوم لم يقدروا
 قد وضعوا حاشية فقبلت منهم ركونا لهم وثقلت
 فقيض الله لها نقاد ما فبينوا يتقدم من كادها
 نحو أي عظمة إذ رأي الأري زعمنا ما ذاع عن القرآن فاقترأ
 لهم حديثا في هذا السور عن ابن عباس فيمن ابتكر

لنا

كذا الحديث نقل أبي عترة راديه بالوضع وليس أقدر
 وكل من أودعه كتابه كالأحد في تحصيل صوابه
 وجوز الوضع على التفسير قوم ابن كرام وفي التفسير
 والواصفون بعضهم قد ساعد نفسه وبعضهم وصفا
 كلام بعض الحكماء في السند ومنه نوع وضعه لم يقصد
 نحو حديث ثابت بن كثر صلاته الحديث وهله سر
 ويعرف بالوضع بالاقتران ما يزل من رتبته ورسمها
 يعرف بالركة تلك أشكال الشجيرة القطع بالوضع على
 ما عتق الواضع إذ قد يكتفى بلى ردة وعنه نص

المقلوب

وقسموا المقلوبين إلى ما كان مشهورا برأيه
 لواحد نظيره في زعمنا فيه لا غراب إذا استغنى
 ومنه قل سئل من نحو احتجاجنا أم الف
 في رواية لما أتى بغدادا فدهما وجودا استنادا
 وقل ما لم تقصد الرواة نحو إذا أقيمت الصلاة

حَدَّثَهُ فِي عَجَلِ الْبَنَانِ حُجَّاجُ أَهْلِ بَنِي عُمَانَ
فَقَطَّنَهُ عَنْ ثَابِتٍ حَرِيرٍ بَيْنَهُ حُمَادُ الْفَرِيرِ

نَتِيجَاتُهَا

وَأَنَّ عَجْدَةً مَعَ السَّندِ فَقُلْ ضَعِيفٌ أَيْ هَذَا قَائِدُ
وَلَا تَقْصِدْ سَطْرًا عَلَى الطَّرِيقِ إِذْ لَعَلَّ جَاءَ
بِسَدِّ جُودٍ بَلْ يَفْقُ ذَلِكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ يَصِفُ
بَيَانَ صُغْفِهِ فَإِنَّ أَطْلَقَهُ فَالشَّيْخُ فَيَا بَعْدَ حَقَّقَهُ
فَإِنَّ تَرَدُّدَ نَقْلِهِ أَوَّلًا يَشْكُ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِهَا
فَإِنَّ يَتَرَدَّدُ كَثِيرٌ وَيُطْرَقُ بِمَقَالٍ كَقَالَ فَاغْلِ
وَسَمَّاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رَوَى مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنَ لَضَعِيفٍ
بَيَانُهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ عَنْ أَهْلِ مَهْدِي وَغَيْرِهِ

مَعْرِفَةٍ مِنْ تَقْبِيلِ رَوَايَةٍ وَمَنْ تَرَدَّدَ

أَجْمَعُ جَمْعُ رَوَايَةِ الْأَثَرِ وَالْفَقْهُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْغَيْرِ
بِأَنَّهُ يَكُونُ صَاطِبًا مَعْدَلًا أَيْ يَقْطَعُ وَلَمْ يَكُنْ مَقْفَلًا

يَحْتَمِلُ أَنْ حَدَّثَ حَفْظًا يَحْوِي كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرَوِي
تَعْلِيمًا فِي الْفَطْرِ مِنْ أَحَالِهِ إِنْ يَرَوِي بِالْمَعْنَى فِي الْعَدَالَةِ
بِأَنَّهُ يَكُونُ سَلَامًا إِذَا عَقِلَ قَدْ بَلَغَ الْحُكْمَ سَلِمَ الْفَعْلُ
مِنْ فُسْقٍ وَخَسَمَ مَرْوَةَ وَنَ زَكَاهُ عَدْلَانِ نَعْدَلُ وَنَ
وَقَدْ أَكْتَفَاهُمْ بِالْوَاحِدِ جَوْهَرًا وَقَدْ يَلَاخِلُهَا الشَّاهِدُ
وَصَحْحُ السَّقَاذِي الشَّهْرِي تَرْكِيَّةً كَالِجَمْعِ السَّنِ
وَلَا يَرَوِي عَبْدُ الرَّبِّ كُلُّ مَنْ عَنِي بِجَمَلِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَوْضِعْ
فَإِنَّهُ عَدْلٌ يَقُولُ الْمُصْطَفَى يَحْمِلُ عَدْلُ الْعِلْمِ لَكِنْ خَوَّلَا
وَصَحْحُ أَقْبُولُ تَعْدِيلُ لَا ذِكْرَ لَسَبَابِهِ أَنْ تَشْكَلَ
وَمَنْ يُوَافِقُ عَالِي كَادَ الصَّبِي صَاطِبًا أَوْ نَادِرًا فَخَطِي
وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جَمْعِ أَهْلِ الْخَلْفِ فِي أَنْبَاءِهِ وَرَمَاهُ
أَسْتَفْسِرُ الْحَرْجَ فَلَمْ يَدْخُ كَمَا نَسَبَهُ شَعْبُهُ بِالْكَفَرِ
هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حِفَظُ الْأَثَرِ كَشَيْخِ الصَّحِيحِ مَعْقِلُ
فَإِنْ يَقُولُ قَدْ بَيَّنَّ مِنْ جَرَحٍ كَذَا إِذَا قَالُوا لَيْتَ لَيْتَ

فانهم افاضل الشيخ قد احبوا ان يحيا الوقف اذ اشترى
حيثين بحته قبوله كمن اولوا الصبح خروجا
في البخاري اجماعا مع ابن مردويه وغيره
واخيه مسلم وغيره فافهموا ما التقي
قلت وقد قال ابو العباس واختاره تكملة الفرائد
وابن الخطيب انهم لما اطلقوا العالم باسما
وقد يروى في الخبر انهم من عدل اهل الترمذ وغيره
وممن التعديل ليس يكتفي به الخطيب والفقهاء الصريح
وقيل يكفي نحو ان يقال لا حديث الثقة بل لو قال
جميع اشياحي ثقة ولم اسم لا يقبل من قد يفر
وبعض من حقق لم يزد من عالم في حق من قلده
ولم يزد فيه اذ عمله على وفاق المتن فيحاطة
وليس تعدلا على التعميم رواية العدل على التصريح
واختلفوا هل يقبل الخبر وهو على ثلاثة محجوك

مجهول عين سئل راد فقط وردة اكثر والشم الوسط
مجهول حال باطن وظاهر وحكمة الرد لدى الظاهر
والتالي المجهول للعدالة في باطن فقط فقد رايته
حجة في الحكم فافهم ما قبله منهم سليم فقط
يه وقال الشيخ ان العلاء يشبه الله بل اجماعا
في كتب الحديث اشهرت خبره بعض من ما قدرت
في باطن الامر وبعض يشهر ذا الصمم مشورا وفيه نظر
والخلف في متبع ما كفرا قيل رد اطلاقا واشكرا
وقيل بل اذ الشغل للدينا نصره مذنب له ونسبا
للساغية اذ يقول اقبل من غير الخطية ما نقلوا
والا كثر من دراه الا عدلا ردوا دعاهم فقط افعلا
فيه ابن حبان اتفاقا وروا عن اهل يدعي في الصحيح ما رواه
والحميري والامام احمد بان من الكذب نعمدا
أي في الحديث لم تعد نقله اذ ثبت في الصحيحين

وَأُظْهِرَ الْكُذِبَ وَزَادَ أَمْرُ مَنْ ضَعُفَ ثَقْلًا لَمْ يَقْوُ بَعْدَ أَنْ
 وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ وَالشَّعْبَانِي أَبُو الطَّغْفَرِ يَرْوِي فِي الْجَانِبِ
 بِالْكَذِبِ فِي خَيْرِ أَشْقَاءِ مَا لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ
 مِنْ رَوَيْهِ عَنْ ثِقَةٍ لَكِنَّهُ قَدْ تَعَارَفَا وَلَكِنْ كَذِبُهُ
 لَا تَنْتَبِهُ بِقَوْلِ شَيْخِهِ قَدْ كَذِبَهُ الْآخَرُ وَارْتَدَّ مَا جُهِدَ
 فَإِنْ يَرُدُّهُ بِلَا أَذْكَرَ أَوْ مَا يَقْتَضِي بَيِّنَتَهُ فَقَدْ زَادَ
 الْحُكْمَ لِلدَّارِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ وَحُكِيَ الْأَسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمْ
 كَقِسَّةِ الشَّاهِدِ وَالْمِيرَادِ لِسَيِّئِ سَبِيلِ الَّذِي أَخَذَ
 عَنْهُ فَكَانَ يَتَدَنَّسُ عَنْ شَيْخِهِ عَنْ نَفْسِهِ يَرَوِيهِ لَنْ يَضَعُ
 وَالشَّاهِدُ فِي مَنْ عِنْدَ الْحُكْمِ يَرَوِي عَنْ الْحَيِّ خَوْفَ التَّهْمِ
 وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلْ إِسْحَاقُ وَالرَّارِي وَالْبُزْجَلِي
 وَهُوَ شَيْئُهُ أَجْرَةُ الْفَرَارِ يَحْتَرَمُ مِنْ مَرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
 لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ أَخَذَ وَغَيْرُهُ تَرْجُحًا فَإِنْ سَبَدَ
 سَخْلًا لَهُ الْكُذِبُ أَوْ زَاكَ أَوْ أَقْبَرُهُ الشَّيْخُ أَبُو نَحَّاسٍ
 وَرَدَّدَ وَنَسَّاهُ فِي الْجَمَلِ كَالْحُكْمِ وَالْأَدَا كَالْمَنْ أَضَلَّ

أَوْقَلَ

أَوْقَلَ التَّلْفِيزَ وَتَقْلَصَقَا بِالنَّصَرَاتِ كَثْرَةً أَوْ عَرَفَا
 بِكَثْرَةِ الشُّهُورِ مَا حَدَّثَ مِنْ أَمَلٍ حَجَّ فَتَوَرَّدَ خَمْرَاتُ
 بَيْنَ لَهُ غَلْظُهُ فَمَارِجُ قَطْعُهُ عَنْ حَدِيثِهِ خَجَّ
 لَعْنَةُ الْحَيْدِي سَخَّرَ بِرَحْمَتِهِ وَالْبُزْجَلِي وَالْبُزْجَلِي وَالْبُزْجَلِي
 قَالَ وَفِيهِ تَطَرُّفٌ إِذَا كَانَ عِنْدَ أَلَانَةٍ مَا يَكُونُ دَا
 وَأَعْرَضُوا عَنْ هَذِهِ الْأَعْوَالِ عَنْ أَجْمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
 لَعْنَةُ مَا بَلَّغَتْ بِالْفَاعِلِ السَّيِّئِ الْبَالِغِ غَيْرِ الْفَاعِلِ
 لِلْفُسْطَاطِ أَوْ فِي الْقَطْرِ نَبِيْتُ مَا رَوَى عَطَا وَتَمَنَّيَ
 وَكُنْهُ يَرُدُّ مِنْ أَمَلٍ وَاقْفَا لِأَمَلِ شَيْخِهِ كَمَا قَدْ سَبَقَا
 لِيُؤْذَنَ الْبَيْهَقِيُّ فَلَقَدْ أَلِ السَّاعَ لِتَسْلُكِ السَّاعِ

مَرَاتِ التَّعْدِيلِ

وَالْمَرْخُ وَالْتَّعْدِيلُ قَدْ مَدَّهُ أَبُو إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَرْتَبِ
 وَالشَّيْخُ رَوَى فِيهَا وَزَادَتْ مَا فِي كَلَامِهِ وَجَدَتْ
 فَأَرَفَعَ التَّعْدِيلَ بِكَرَّتِهِ كَثْفَتُهُ ثَبَتَ دَلَاوَعْدَتُهُ
 تَرْبِيَةً ثِقَةً أَدَبَتْ أَوْ مَتَّقَتْ أَوْ حُجَّةً أَوْ دَاغَرُوا

الحفظ أو ضبط العدل أو لئلا يترتب به بأس صدوق أصل
 هذا ما هو مختارنا وتلا محلة الصدوق إذا اعتدلى
 الصدوق ما هو كذلك أو وسطا أو وسطا أو وسطا فقط
 وصالح الحديث أو مقاربة حيد حنة مقاربة
 صونج صدوقا أو ثا الله أرجوان لئلا يترتب به بأس عدا
 وأن معنى قال من أقوالا بأسه وثقة وبقلا
 أن ابن مهدي أجابنا بثقة كان أبو حنيفة بل
 كان صدوقا خير مناونا الثقة الثوري لو تعلمونا
 ونما وصفه الصدوق من متقابله الحديث إذا لئلا

مزايا التخرج

واخرا التخرج كذا يصفى يكسب وصاع ورجا
 وبعد ما شتم بالكتاب وما يظن وما لك فاجنب
 وذا ما يظن وذا ما يظن وسكتوا عنه به لا يفتخر
 وليس الثقة ثم ردا حديثه كذا اضعف جدا
 واه عزة ومم وظهر حديثه واه منطرح

لئلا يترتب به بأس أو يترتب به بأس كذا ان حيا
 ينكر الحديث أو مقاربة واه وضعفه لا يفتخر
 وبعد ما يصفى الصدوق وفيه ضعف شك وتعرف
 لئلا يترتب به بأس أو يترتب به بأس كذا ان حيا
 للضعف ما هو يظن فيه كذا استحق لئلا
 تكلم فيه وكل من ذكر من بعد شانه يفتخر

متى يصح تحمل الحديث أو لئلا يترتب به بأس

وقبل ان يترتب به بأس كذا ان حيا
 ثم روي بعد الباقى ومن ثم رويها ردا كالتحسين مع
 احقا اهل العلم للمتيان ثم قبولها ردا كالتحسين مع
 وطلب الحديث في العشر عفا الزبيرى احب حين
 وقول الذي عليه اهل الكوفة والعشر في المصنف كالمالوفة
 وفي الثلاثين اهل الشام وينبغي تقييده بالنظر
 فكذلك ما يظن والتماع حيث يصفى فيه من ردا

قال الحسن بن محبوب في شرح الحجة
 وهو أربعون فمئة أربعون واليس فيه ستة مئة
 بل الصواب فمئة الخطاب مئة وأربعة الجواب
 وقيل لا يحيل فرجل قال الحسن عشرة التحمل
 يجوز لا في ذلك فقلطة قال إذا عقلت وضبطه
 وقيل من بين الجمار البتر فرق ما بين ومن لا يحضر
 قاله المال وابن القري سمع لابن أبي ربيعة ذكر
 أقام التحمل وأولها سمع لفظ الشيخ
 أملا وجوه الأخت عند العلم وهي ثمان لفظ شيخ قائل
 كتابا أوقفنا وقلدنا سمعت أبا حنيفة أستاذا
 وقدم الخطيب أن يقول لا سمعت أبا حنيفة التاويل
 وبعد ما حدثنا حدثني وبعد ما أخبرنا الخبر
 وهو كثير وعز يد استغفر وغير ذلك لما قد أحكمه
 من لفظ شيخه وبعد ذلك أنا نا بئنا وقيل لا

وقوله قال لنا ونحن ما كثر له حديثنا لكما
 الغالب استعملنا مذكرة وروى قال بلاء بخارفة
 وغيره الشاع أن يمدح الله استعملنا عذرة في المعنى
 أن لا يقولوا في الغيبة ما سمع منه كحاج ولحسن منيع
 عنومة عند الحليلي فعز ما أن قال الذي هذا الوصف الشمر

الثاني القصة على الشيخ

ثم القصة التي يفتوها منقطع عن عرضنا سوى قولها
 من حفظنا أذكيا ربيعنا والشيخ حافظ لما عرضنا
 أولا ولكن أصله ممتك في نفسه أربعة مئة
 قلت كذا أربعة مئة ممتك يحفظه مع استماع فالتشع
 وأجمعوا أخذوا به ودك نقل الملائكة وبهنا عندنا
 والخلف فيها هل تبارك له أروم أوفوقه منبلا
 عن مالك ومعه وعظم كوفة والجماد أمم الحرم
 من البخاري عما سنان وابن أبي شيبة الثقال

قد مرَّح المرز وعنه الصَّحَّح نَحْلَ أَهْلُ الشَّرْقِ حَوْجُ
وَجُودُهُ وَإِيَّاهُ ثَرَاتُ أَهْلِ مَرْجٍ مَعَ دَانَا أَمْعَ تَشْتَرِ عَيْتِ
بِنَامَعِي فِي أَدِلِّ مَقِيدَا قِدَاةً عَلَيْهِ حَتَّى سَنَدَا
أَنَدَدَا قِدَاةً عَلَيْهِ لَا سَمْعَ لَكِنْ يَغْمُزُ فَذَلَّلَا
وَمَطْلَقُ التَّحْدِيدِ وَالْإِبَارِ سَمْعُهُ أَحْمَدُ ذُو الْفَقْدَارِ
وَالسَّائِي وَالْتِمِيزِي عَيْتِي وَإِنَّ السَّارِكِ الْحَمِيدِ السَّعِي
وَذَهَبَ الزَّهْرِيُّ وَالْقَطَارِ وَمَا لَكَ ذُبْعُهُ سَعْيَانِ
وَمُعْظَمُ الْكُتُبِ وَالْحِجَارِ مَعَ التَّحَارِيهِ إِلَى الْخَوَارِ
وَأَبْرَاجِ نَجْمٍ وَكَذَا الْأَدْنَى مَعَ التَّهْوِيبِ وَالْإِلْهَامِ السَّائِي
رَسْمُ زَجَلِ أَهْلِ الشَّرْقِ تَذَجُورُ وَأَخْرَجْنَا لِلْمَرْقِ
وَقَدْ عَرَّاهُ صَابِغُ الْإِسْمَاءِ لِلتَّسْلِيمِ مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافِ
وَالْأَكْثَرُ مِنْهُ وَهُوَ الَّذِي تَهْتَرُ مَطْلَمُ الْإِجْلِ بِمَعْلَاةٍ تَوْرُ
وَبَعْضُ مَنْ قَالَهُ أَعَادَا قِدَاةً التَّجْمِيعِ حَتَّى عَادَا
فِي كُلِّ نَسْرٍ قَائِمًا أَحْبَرُ كَمَا إِذَا كَانَ قَالَ أَوْ لَا حَذَنُ كَمَا

فَلَمْ يَكُنْ رَأْيُ الْقَدِيمِ اشْتَرَطُوا إِعَادَةَ الْإِسْمَاءِ وَهُوَ شَطَطُ

تَقْرِيبًا مَسْنُونًا

وَأَخْتَلَفُوا إِنْ اسْتَكْ الْأَصْلُ بِهَا وَالشَّخْ لَا يَمُتُّهَا فَذَعَرْنَا
فَبَقِيَ نَظَارُ الْأَعْوَالِ بِطَبْعِهِ وَأَكْثَرُ الْحَدِيثِ بِطَبْعِهِ
وَأَخْتَلَفُوا الشَّخْ فَإِنْ كَرِهْتُمْ مَسْكُهُ فَذَلِكَ النَّاعُ لَا
وَأَخْتَلَفُوا إِنْ اسْتَكْ الشَّخْ وَلَمْ يَتَّخِذْ لِقَطَا فَرَأَى الْمُعْظَمُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ أَتِيًا وَقَدْ صَنَعَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ مِنْهُ وَطَعُ
بِهِ أَبُو الْعَفْصِ سَلِمُ الرَّازِي شَرَّ ابْنِ أَخِي الشَّخْ رَازِي
كَذَا الْبُوصَيْرِيُّ قَالَ لَيْسَ بِسَلِمٍ بِهِ زَالِغًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عُدَّ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشَّخْ فِي الْأَوَّلِ
حَقِيقَتِي فِي اللَّفْظِ حَقِيقَتُهُمَا وَأَجْمَعَ صَبِيرُهُ أَوْ أَعْدَدُوا
وَالْعَرَضُونَ لَمْ يَسْمَعْ قَدْرَ خَيْرِنَا أَوْ قَارَنَاهُ أَخْبَرْنَا بِمَا سَخَبْنَا
وَلَحُوهَ عَنْ ابْنِ وَصْبٍ رَوَيْنَا وَلَيْسَ بِالْإِجَابِ لَكِنْ رُصِنَا
وَالشَّكُّ فِي الْأَخْبَارِ كَارِهُةً أَوْ سَمِعَ سَوَاءً فَاعْتَبَرْنَا بِالْوَحْدَةِ
مَحْتَمِلٌ لِكُلِّ رَأْيٍ الْقَطَارِ الْمَعْنَى فِيهَا أَوْ صَحَّحُوا الْإِسْمَاءَ

في شيخه ما قال في نسخة قد اختار في هذا الشيخ في القم
 وقال أحمد الشيخ لقها وروى الشيخ في أدائه ولا يحد
 ومنع المبدال فيما صنفه الشيخ لكن حيث زاد عرفا
 بأنه سوى فيه ما روى في القل بالمعنى ومع ما روى
 بأن ذا الجار في الطلب باللفظ لانا ومعنا في الكتب
 وأختلفوا في صحة التنازع بيننا شيخ فقال باستنابع
 الاستغناء بيني مع الزماني وابن عدي وعن الصبيعي
 لا أثر وحديثنا في أخبارنا قل حشرت والرازي وقولنا
 وابن المبارك كلاهما كتب في جوار الجمال والشيخ ذهب
 بأثره لأنه أن بعضا حيث نمر مع الأدب لا
 كما جرى للدار فطحي حيث عده إلهه إسماعيل عده أو سرده
 وذلك بخبري في الكلام إذا هضم حتى حتى البعير كذا
 أن بعد السبع نمر مثل في الظاهر الكلمتان أو أقل
 ويشفي الشيخ أن يجتمع إسماعيل خبره ليقول أن وقع
 قال ابن عثاب ولا يغفل إجازة شيخ السماع نقض
 وسئل أن يستدل أن سرقا أمعة فقال أرجو يعني

لكن أبو نعيم الفضل منع في المزي يستأنف منه ولا يخ
 الأبان يزوي تلك الشاردة عن شهر وروية عن زائدة
 وخلفا بن سائر قد قال بنا إه فأنه حدثه شريكنا
 من قول سفيان وسفيان الكشي بلفظ شمل من الميلي أنفي
 كذا كجماد بن زيد أنفي استقيم الذي يليك حتى
 ردا عن الأعرس كتابنا قد للشيخ من شمانه يبعد
 البعير لا يستغنى فيستدل العشرة ثم كل ينقل
 وكل ذا شاعل وقومهم يلبس من الحديث ثمه فصر
 عموما أول شيخ شيلا عرفة وما عموما شاعلا
 ذلك يحدث من ذلك سائر عرفة صوت أدبي حشر
 مع وعن سبعة لا ترونا أن لا ولا وحديثنا
 ولا يصح ما معان منقحة الشيخ أن يزوي ما قد سمعنا
 كذا لك التخمير وروى في القل أخطأ أو سككت

الثالث الإجازة

ثم الإجازة مثل السماع ويؤتى لبسعة أو أعا
 أرفعها حيث لا يبالغة تعينه أجازة والمجازة
 وبعضهم على أنفا صر على جواز أدبه البابي إلى

في الخلاف مطلقا وقولنا قال الاختلاف في العلقه
 ورده الشيخ بان الشافعي قولان فيها ثم رجعنا
 سادسها الثاني للشافعي وصاحب المادى قد قطعنا
 قال الكسبة ولو جازت لنا لبطلت رحلة طلال السن
 وعن ابن الشيخ مع الحزبي انهما لما اذناك للتجزي
 لكن على جوازها استقرا علمنا والاشتركون طرا
 قالوا به كذا وجوب العمل بها قيل لا حكم المرسل
 والثاني ان يعين المجازة دون المجازة فيقبل
 جمهورهم رواية اعملا والخلف اقوى فيجبنا قدغلا
 والثالث التعميم في المجاز له وقد يقال الى اجواز
 مطلقا المحط بالسنه ثم لو اعملا ايضا يعنى
 جاز للوجود عند الطبري والشيخ لا يظن ان القدر
 وما يعنى مع وصفه كالعلم يومئذ بالشعر
 فانه الى الجواز اقرب قلت عارض قال الشيخ
 في هذا خلافا بينهم ثم يري اجازة لكونه منحصرا

والربع الجهل من اجله او ما اجيز كاجزت اذلة
 بعض ما في كذا ان سمي كتابا او شخصا وقد سمي
 به سواء تفرعا بشيخ سراده من ان هو لا يصح
 اما المستون مع البيان فلا يصح جهلا بالاعيان
 وينبغي القصة ان جهل من غير عدد وتصحح من
 الخامس التعليق اجازة من يشا ما الذي اجازة
 او غيره معين والاولى اكثر جهلا و اجازة الا
 معا ابو يعلى الايام لعلي مع ابن عمرو بن وقال يعلى
 الجهل اذ يشا وهذا الظاهر بطلافا فتي هذا الظاهر
 قلت وجبت ابن اخيمه اجازة الثانية التهمة
 وان يقل من شاذي قريبا دعوه الاردي بحجر الكنا
 اما اجزت لعل ان يرد فالأظهر الاقوى جواز قاعده
 والثاني من اهلنا لم يقدم شيخ كقولنا اجزت لعل ان مع
 اولاده ونسبه وعقبه حيث اتوا او خصص العدو
 وقوا وفي اجازة الا لا ابن ابي داود وهو مشلا

مروية

بالوقوف لكن أبا الطيب قد كليهما وقوا الصحيح المقيد
 كذا التوضير وجاز مطلقا عند الخطيب وفيه قد سبقا
 من ابن عمه ومن مع الغدة وقد راي الخطيب في الخبر
 في الوقوف في محبة شريفا أبا حنيفة وما كان معا
 والسابع الاذن لغير أهل للأخذ عنه كاذر وطفل
 غير مميز وذو الأخير راي أبو الطيب في الجمهور
 ولم يرد في كاذر نقلا إلى بحضرة المزي تترفعلا
 ولم يرد في الحمل أيضا نقلا وهو من المحدثين وقد نقل
 والخطيب لم يرد من فعله قلت راي بعضهم قدسية
 سمع ابنه فاجاز وأعمل ما أصح الاستدلال فعمل
 ويتبع في البناء ما ذكرنا هل يعلم الحمل وهذا الظاهر
 والثامن الاذن بما سيجيء الشيخ والصحيح انما ينطه
 وبعض عصره عياضه وارتفعت لمع من رايه
 وان يقال اجازته ما صح له أو نسخ صحيح عمه
 الذارقطى وسواء أخذ في بيع جاز الخطيب حيث ما عود

والثام الاول ما اجيزا لشيخه فقيل ان يجوز
 ورد والصحيح الاعتناء عليه قد حوزة التقاد
 ابو ايعم وكذا الرقعة والذارقطى ونصير بعدة
 فلي ثلاثا باجازه وقد راي من والشيخين
 ويتبعي تامل الاجازة فحيث شيخ شيخه اجازة
 بلقط ما صح لديه لم يخط ما صح عند شيخه منه
 لفظ الاجازة وشروطها

اجازة ابن فارس قد نقله وانما المحدث قد اجازته
 لثامنا لشيخنا الاجازة من علمه ومن اجازته
 طالب علم والى يداد كز عمن اليك مشروطا فعمل في غير
 ان الصحيح انما لا تقبل الا لما هود وما لا يشك
 واللفظ ان تجزى كذا حسن اودون لفظا فلو فوود
 الرابع المناوئة

ثم المناوئة انما تقترن بالاذن او لا التي فيها ان
 املا الاجازات واعلاها اذ اعطاء ملكا باعارة كذا

ان يحضر الطاب بالكتابة عرضا ومقدما للعرض للناد
والشيخ ذو معرفة في نظره ثانياً في الكتاب محضه
يقول هذا من حديثي فاروه وقد حكوا عن ابى الدردية
بانها تعادل السماع قد دنا المقبول والاشياء
اشياء في التورى مع القرآن والشافعي واخذ الشيا في
وابن المبارك وغيرهم لانها انفعرت قد حكوا
اجماعهم بانها صحيحة معتدلة لان كبر مجوعة
أما اذا ناول واستردا في الوقت مع والمجاز ادي
من شخه قد دافقت مزونه وهذه ليست لها مزونه
على الذي غيرت في الإجازة عند التحقيق المزمارة
أهل الحديث اخر اوقدا اما اذا اما الشيخ انظر
أحضره الطاب لكن اعتمد من احضر الكتاب وهو معتد
مع والابطال استيفاما وان نقل آخرته ان كانا
ذا من حديثي فهو بخلافه بعيد حيث وقع شيء
فان حلت من اذن النبأ وله قيل نعم والامع باطله

كذلك

كذلك يقول من روى المتأدلة والاحازة
واختلوا فيمن روى ما روى قالك وانما جعل
إطلاقة حديثنا لغيرنا يسوع ومولاي من يري
العرضه اشياء بل لاجله بعضهم في نطاق الإجازة
والمرزباني وابو نعيم اخبر والصحيح عند القوم
نفسه بما ينسب الوصا إجازة تناولا قامعا
اذن لما قلنا إجازي يسوع في اباح في نا والى
وان اباح الشيخ للمازي إطلاقة لم يزل في الجواز
وبعضهم اني لم يزلوا شافعي كتب في فاسم
وقد اني بمخر لا ادعى فيها ولم يزل من النزاع
ولفظ ان اختار للاختار وهو مع الاستناء دافقت
وبعضهم مختار في الإجازة انما انما صاحب الإجازة
واختاره لما ذكرنا شافعي بالاذن بعد عرضيه شافعي
ونحنسوا اليه في انما انما إجازة نصرحا
وتعبر من تاجر اشياء إجازة وهي قريبة من
ساعة من شيخه فيليك وهو عن يمينها مشترك

وفي البخاري قال في بحلة جبريهم للعرض والثاوية
الخامسة المكتوبة

ثم الكتابية بحه الشيخ أو ياديه عنه لغائب أو
الحاضر فإن اجازتها أئمة ما رواه أو جردتها
صح على الصحيح والمثبت قال به أبو جعفر مع منقول
والثبوت والتفان قد اجازة وعده أقوى من الاجازة
واقضه صحة ذلك منقلا وصاحب البخاري به قد قطعنا
ويكفي أن يعرف المكتوبة خط الذي كاتبة وأبطله
قوة للاشبهة لكن زدا لندرة البسر حيث أدي
فألثمت مع منقول استخار أخبرنا حديثنا حروا
وصحوا التفسير المكتوبة وهو الذي يليه بالترجمة

السابعة غلام الشيخ

وهل من أئمة التبعين يرويه أن يرويه مجرنا
منه القوي وبه التماس دعدة كان جرح صاروا
إلى الجواز أن يكرهه وصاحب السائل جرحنا ذكره
بل زاد بعضهم بأن أئمة لم يمنع كما إذا قد عه
وتد كاسترغام من يحمل لكن إذا صح عليه العمل

السابع الوصية بالكتاب

وبعضهم لما لم يوصي له بالجزء من زاد في أحياه
يرويه أو استقراراه وزاد لم يرد الوجادة

الثامن الوجادة

ثم الوجادة وتلك مصدر وحدثة مؤلفه يظهر
تغاير الخبر وذلك أن تجد بخط من عاصرت أو قبل عهد
ما مر بعد ذلك به ولم تجد فقد عطله وحديث واحد
إز لم تتو باحفظه قل وجدت عنه أو أد كقول أو قلت
وكله منقطع والأول قد شيب وملا ما وقد شيب
فيه بعض قال بعد ذلك يفتق إن أذه أن أقسمه
حدثه به وبغير أدي حدثنا أخبرنا أو زدا
وقيل في العمل أن القضا لم يره بالوجوب جرحا
بعض المحققين وهو الأوب ولا يزا د ريس الجواز نسبو
دان يكره بعضه قتل قال وتو ما وإن لم يحصل
بالشفقة أو لوق قد يفتق والجزم من جرحه للعص
كتابة الحديث وصنبطه

واختلاف الكتاب والاتباع في كتابة الحديث والاختلاف
 على الجوارج منهم بل في لغوه اكتبوا كتب النظم
 ونظمي غامضا يستفهم وشكلا يشكركا لما بينهم
 وقيل له ليدى بينهم واكدوا ملتقى الاسماء
 وليكن في امر في الموضع تقطيعه الحروف فهو انفع
 ويكره الخط الرفق الا اجتمع ردي او لرجال ولا
 وشدة الغليظ والشدة شدة القراءة اذ كما وندما
 ويقطع السهل لا الخط اذ كتب ذلك الحروف متلا
 اذ قوة تلامة اقوال والبعض نقط السنين صفا قالوا
 وبعضهم فوق النمل وبعضهم كالمزخات فيعمل
 لان ان يترى راسيا سراده واخيرا ان لا يترى
 وينبغي الدارة فملا اذ اعفا لها الخطيب حتى يعرضا
 وكرهوا فصل نصا في الله منه يظن ان ثبات ما تلاه
 واكتب ثناء الله والثناء مع الصلاة النبي بعضا
 وان يكثر اسقطوا في امر وقد خولف في الصلاة احمد
 وعنه قيد بالرواية مع نظمه كما رواه حكاية

والغريب في الدين يتبعها لاجل الوعد او موصيا
 واختيارا رتبها والقدفا منها صلاة او سلاما تكفي
 القابلة
 ثم عليه العزم في الامور اذ اجازة او امر اصل الشئ او
 نزع مقابله وخير العزم مع استاذ به نفسه اذ يستع
 وقيل بل منع نفسه واشتراط بعضهم هذا وفيه علة
 وليطرا السامع حين يظن في نسخة وقال بعض
 وجوز الاستاذ ان يريه غير مقابله والمطيب ان
 بين والشئ من اصل وليد محبة تغلب باح والشئ قد
 شرطه شعره غير ما ذكر في اصل الامر لا تتركه

تحريح النافط

وليكن النافط وهو اللق حاشية الى اليمين يلحق
 ما لم يكن اخره غير ذلك لعل في السطور اعلا من
 وخير من النقط من حيث ينقطع له وقيل ما خط
 وبعده اكتب مع اورد رجا اذكر في الكلمة لو سقطت
 وفيه لير ولغير الامر خرج بوسيلة كلمة المحب
 وايضا من لا يخرج صيب او صحن بلون لير واي

التفحيج والترقيق والضميم

وكتراحم على المقروض للشك إن نقلا ومعنى ارتقي
وترموا نفسيوا صا في فوق الذي فتح وزودا وقد
ومشجوا في القطر والمرسل ويقصم في الأعرال وال
يكبت صا عند عطف النما يومهم نصيبا كذا إذا
تخفتر التفحيج بغير يوم وإنما مميزة من لينة

الكشط والحز والقرص

وتأثيره في الكتاب يتعد كشطا ونحوه يضرب أجود
رملة المروف خطا إلا مع عطفيه أكتله شلال
أدنى ذلة والأصغر في كل جانب وعلم سطر
سطرا إذا كثرت سطوة أولا فإن حرق أو تكثيرة
فإنها أول سطر ثم آخر سطر ثم تقدمها
أو استجد فلا يزال لم يصف أو يوصف أو نحوها فاليف

العمل في اختلاف الروايات

وليد الأكل رواية كتابه ويحسن العناية
بغيرها بكتابه أو يترى أو يكتبه معينا
بحيرة وحيث زاد أو قل حقه بحسب ما رجعوا

الاشارة بالرمز

واختصروا في كتبهم شيئا على شيئا أو ناسا
واختصروا اخترا على أنا أو زنا أو البيهقي أنا
قلت وشر قال إسناد أبرد فافا وقال الشيخ محمد بن أحمد
خطا ولا يدرى الخط كذا بدله ويكتفي بالتقريب
وكتبوا عندنا شيئا من سند لغيره وانطقوا قد
والمراد في بيان لا نقدره وأما من غاب وقد رأي
بعد أدلى العرب بان يقولوا مكانا الحديث وقد رأينا
بما نحن في حال قد كتب مكانا مع في أمهات

كتابة النسبة

وكتبت اسم الشيخ بعد النسبة والناحية فيها مشكلة
مؤرخا أو حقا بالقدرة أو أم الحز والأقضية
حظا مؤرخا بخط غيره ولو بخطه لنفسه كفي
أرجح الكل والأسملة من ثمة مع شيخ أمرا
وليغير المسمى إن يستعذر وإن يكن بخط مالك سطر
تقدرا في حفظه وأما عمل كذا الزبيري فمرها في

أدخلة على الترمذية ذلك كما على الشاهد ما حكى
 وليخبر بالمعنى وقيل لا الخبر والشخ في التفسير فمعاذ
 وليقل الراوي يعني أو كما قال وخوة كثير أيضا
 صفة رواية الحديث وأدابه
 وليزود من كتابه فإن عري من حقه فجايز للأكثر
 وعن أبي حنيفة المنع كذا عن مالك والصيد لا ينادى
 رأي سماعة ولم يرد لرفع نعمان المنع وقال ابن الحسن
 مع أبي حنيفة نعم الشافعي والأكثر من الجواز المواجه
 فإن يغيب وتثبت سلكه جازت لذي جمهور ومروفايته
 كذلك الترمذي والأصح لا يحتفظان بضبط المرفعي
 ما سمعوا والخلف في الترمذي أقوى وأولى منه في البصري

الرواية من الأصل

وليزود من أصل والمقابل به ولا يجوز بالشامل
 بتأيه اسم شيخه أو أخذ عنه لذي الجمهور ولا جازة
 أيوب والبرهان قد جازة وحق الشخ مع الإجازة
 فإن يحال حفظه كناية وليس منه فرا أو صوابه
 الحفظ مع يقرر والأحسن المنع كالحلاف ممن يقرن
 الرواية بالمعنى

واليزود بالانفاضة لا يعلم مدلولها وغيرة فالمقطر
 أجاز بالمعنى وقيل لا الخبر والشخ في التفسير فمعاذ
 وليقل الراوي يعني أو كما قال وخوة كثير أيضا
 الاقتصار على بعض الحديث
 وحذف بعضه فاسم الخبر أو أن يترك أو يعالج ويترك
 ذابا بالعجيج إن يكن ما أخضره مستغلا عن الذي قد نرد
 وما يرد فسمه أن يفعله فإن أتى في أن لا يكمله
 أما إذا قطع في الأبواب فلو أن الجواز في الأبواب
 الشيعي بقراءة النجاشي والمصنف
 وليخبر النجاشي والمصنف على حديثه بأن يحذف
 قيد خلا في قوله من كذا فحق التوجه على طلبا
 والأحد من أقوالهم لا ألتزم أدفع للتصحيح فاسم وذاب

إصلاح النجاشي والمصنف

فإن أتى في الأصل خطأ فليترك في كذا خطأ
 ومذهب النجاشي يصح ويقرر الصواب وهو الأصح
 في النجاشي لا يختلف المعنى به وصوبوا الإيضاح مع تضييقه
 وتذكر الصواب جازا كذا عن أكثر الشيوخ نقلا أخذوا
 والبذور بالصواب أذا راسد وإصلاح الإيضاح من مبدور

ولما كان في الأصل ما لا يكثر كائين وحرف حيث لا يغير
والسقط يدري أن من قوالبه به يبدل بعد معنى مشتقا
وهو استبدال الصاد في كتابه من غير أن يغرب
صحة من بعض من أوتد كإدائه من غمد
واختاروا اللين كالمستل كمنه فليست
إصلاح ألفاظ الشرح

وحديث من كثر من مع متنا معنى لا يتغير فغيره
بلفظ واحد معي النسخ عبد حمير نقل معي روي
بنا مع معي قال أوتد قال وأما بعد أوتد
الفرق في اللفظ أو لم يقل مع حمير في كتابين
باصطلاح من غيره فكل شيء يجمع مع يابده حصل
الزيادة في نسب الشيخ

والشيخ إن باب يغيرت من رتبة فلا يرد وحبس
الاستعمال هو أن معي أن من بابك وتغير معنى
أما إذا الشيخ أن في الأثر فقط فدهبا
الأكثر والجمهور أن يغير ما عده الفصل أدل وشر
الرواية من الشيخ التي أسند ما أحسن
والشيخ التي يأسند في تحديده في كثر من أخوه
والأكثر التدوير ويذكر ما بعدة مع وفيه ولا أكثر

قوله أن يغير بقضا الشئ لا يغير كذا إذا افصاح أسد
من قيد سند الكتاب مع جوه اختط وخلق ما رقع
تقديم المتن على السند

وتنقل من بعض سند لا يقع الوصل ولا أن يبدل
روضة السند في قوله وقال لطف النقل معي في قوله
وإذا تغير ما قد متل بعض فيه في خلاف نقله
أد قال الشيخ سنة الزخوة

وقوله من حد من سنة الزخوة يرد مشتقا كونه
نالا فغير من غير أن يكونه بسند الثاني في قوله
إز عرف الروي بالخط والصحة والتميز بالشفقة
والمعروف في قوله فالحكماء ولا على النقل معي في
وأكثر من يغير من غير سنة كذا روي
وقوله إذا تغير من غير سنة كذا روي
فصل أن يغير في الإجازة يروى جوه في كتاب القدر
وقال أن يغير في الإجازة لما حوى في القدر وأقرب

أما ذلك الروي بالشيء في قوله
والدرويشي أن دلا فالظاهر المنع كعلمه فعلا
وقد روي جواره أن يغير في كثر من أخوه
السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين

تزيل الشايع بالذاكرة ما يذكور ومن خامسة
 والثلث عشرة تحذف والادخاج لا يحسن الحديث له لكن يصح
 وشبهه عنه كقولهم يوف والمحدث حيث وثقا فهو آخذ
 فلو يكن عن كل واحد قطعة أحز لا يترابط جمعة
 مع البيان كحديث الأناك وخبر بعض من قبله للترك
 وحذف واحد من الأسناد في الصورتين استيعاب الإزدياد
أدب الحديث
 وضع الية في الحديث وأخرى على لشرك الحديث
 ثم توفوا واعتزلوا شغلا طيبا وتشرعوا وترفعوا
 صوتا على الحديث وأجملوا في هيبته بعد عظمه ومب
 لم يخلص إليه طالك نعم ولا أحدث عملا أو تقم
 أو في الصريح ثم حثنا جميعك في شيء أروه وأرسل ذلك
 باله عن الخيف غانا ولا ناسر لا رعتنا
 ردة والشيخ يعبر بالسابع حقه لا يملك والشافعي
 وينبغي الاشتراك في غش الحزم وبالثاني أن يترك خبر
 فإن يكن ثابثا فقل لم يزل كأنه قالك ومن بعد
 واليعقوبي والهيتمي وفيه كالصريح حديثا بعد ما به
 ويشتغل فينا كالأعيان فيقذف من قبله فيكون

زحان ر وفيه ما يوفق وترك الحديث عظمة الأحق
 ونقصه كره الأخذ عنه سئل وفيه أول من سئل
 ولا تقم لأحد وأقبل عليه في الحديث رسل
 والأخذ ومن مع له في ما يجلس إليه معا
 في عقبه للأهل على ما ذكره أرفع الأصابع والأخذ من
 ثم منعه ما أخذ من قبله محملا لا نقطة مستويا
 يقال أو ثقا بما يتبع ما يستعفه مبتلغا أو عفا
 واستحسنوا الحديث بما روي لا بعده استنصت ثم لم يلا
 فأنه يقال صلاة ثم أقبل يقول من أوصا ذكرت وأقبل
 ه وصلى وترعى رعا والشيخ ترجم الشيوخ وروا
 وذكر معروف بن حبيب من قبله أهدر أروصف لقصر رعا
 ربه جائز ما لم يكن يكرهه كابر عليه فحسن
 والروفي للإسلام شيوخ قد مر أنهم والشافعي
 ما فيه من فائدة ولا يترك عن كل شيخ فوق من لا يترك
 في الأسناد وقصير من وأختب الشكر خوف نقص
 واستحسن الأسناد في الأخر بعد العايات مع التواتر
 لما يكتفي للزوجة منقصر بما ليس له من الأجل
 وليس في الأسناد من يكمل عني عن العذر لم يزل يكمل

أخراجه إلى الحديث

والطير التي في تلكا وجدوا أبا يعزى مبركا
وما يصغر ثم شد الرتلا لغزوه ولا ساهل حملا
وأعمل ما شئت في أنفك والشع بجمله ولا تنافك
عليه نظوا لا بحيث يخبر ولا تكن بمنعك التذير
أولها عن طي واجتنب كثر التماج فهو مزيك
ما تستعمله الكا ولا لا لا كثره الشوم مستأفلا
من قبل إذا كتبت فمشر ثم إذا رزيتك ونشر
فليس ردا أو الكتاب ميم حاعة لا تنقبة تندم
وإن يضيقك من أسفاه اعاد فجاد في انتباه
أو قصر استعان وأحفظه كان من أحفاظ مراه بعد
وعلم في الأمر ما خطا أو هزئ في أبعاد أظا
ولا تكن متقصرا أن تشعرا وكتبه من دون قصير نعا
وأقر كذا في علوم الأثر كابر الفلاح أذا كذا الخضر
وبالبحر في أبدأ أن نشر التمر واليهي ضبطا فها شر
بما أفضته حجة من مشيد أحمد بوخر أمهد

وعلا وصيها لأخوها والدار قطي التوايح عدا
من غير ما البير للجعفي والجرخ والتقلد لذاري
ذلك مؤلفا للشعر والأكل الإكمال للأسير
وأحفظ ما لتدريج نوال به والانتان أصح من زيادة
إذا تأملت إلى التاليف ثم روت ذكر وهو في التصنيف
طريقان جمعة أبو اسأ استند أنقردة صكنا
وجده معلا كما فعل يعقوب أملا رتبة وما كمل
وجمعوا النوايا أو شيوا أو تراجمها أو طرقا قد مر أا
كرامة الجمع لذي تقدير كذا الأخراج بلا تخيير
البحار والشارك

وطلب الملوسة وقتد وقيل بعض التردد وقورده
وقسموه خمسة فالأول فرت من الرسود وهو الأفضل
إن في الأنداد وقسم أقرب إلى الأمان وعلو لستيم
يفسده للمكشاة لثمة أذا تزل من من حريتها أخذ
فإن يكن في شحها ذرافة منه علو فهو مؤلفا
أوشح شجوه كذا فالبدن وإن لم يساواة عند أفضل
فهي السواة بحيث راحة الأصل الواحد فالصافي
ثم علو قد مر أوفاء أنا العلة لأمع النقات

لا يحفل المحسن أو الثلاثين صفت سنينا
 ثم لا قد ردم النماج ومدة التروكا لأنواع
 وحيت ومفهوم المتمد والفتحة العلو عند النظر
العريب والعزير والمتهور
 وتايه مطلقا الروايات فهو العريب وابن منة قد
 بالانفراد عن ما يجمع حديثه فان عليه يتبع
 من واحد والحق بالعزير فون مشهور وكل قدر ادا
 منه العصور الصعبة وقد عريب مطلقا أو اسنادا فقد
 كذلك المشهور ايضا فهو الشهرة مطلقا كالسند
 من له الحديث والمقصود على الحديث من مشهور
 فقوته بعد الزرع شهرة ومنه دونوا مشهورا
 في طبقاتهم من كذب فوق تبيين روضة والحب
 بان من روضة العشرة وخضر لا مدين فيما ذكره
 الشيخ عن بعضهم قل لي من اخفاء وان منكم في
 عشرهم رفع الدين سبنا ونفوا عن ما يفسد كذا
عريب الفاظ حديث
 والنظر أو مفرط أول من صنف العريب

ثم لا يوعيه قنفا العريب ثم حكا صنف
 فاعز به ولا تحفل بالنظر ولا تقلد غير أهل الفن
 وخبرنا فشرته بالوايد كالنخ بالدخان لا بوضا
 كذا عند التبريد للعلم فشره للماع وقون هم
المسلط
 مسلك الحديث ما تواردا فيه الرواة واحد أو
 كالا لم ادر ما اوضع كقول طبري سمعت فاعز
 رفته الثمان مسلطوا وقيل ليس ضعفا يحصل
 ومنه در بعض قطع السلسلة كادنية وبعض وصله
النسخ والنسوخ
 والنسخ رفع النسخ الثاني من أحكامه بلا حق وقوم
 ان يعنى به وكان الشافعي ذاعله ثم ينسخ الشارع
 أو صاحب أو عرف النسخ أو اجمع تركه بان نسخ وروا
 دلالة إجماع لا النسخ كالتفصيل في رابعة بشرية
التصحيف
 والعكزي والذارق في صفا فيما به بعض الرواة صحفا
 في المتن كالصولي بشا غيري شأ أو لاسناد كائن الذي
 صحف فيه الصبر قالا لا يدر البنا ونقط دالا

وَأَطْلَقُوا الشَّعْبَ فِيمَا هُمْ لِقَاؤُهُ اخْتِمْ مَكَانَ اخْتِمْ
وَوَاصِلُ بَعْضِهِمْ لِأَخِيهِمْ بِأَوَّلِ تَخْفِيفِ سَمْعٍ لِقَاؤُهُ
وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامَ مَرْثَةٍ طَرَفَ الْقَبِيلِ حَدِيثُ الْعَتَةِ
وَبَعْضُهُمْ طَرَفُ كَوْنِ نَوْبِهِ فَقَالَ شَاهِدُ خَابَ فِي ظُلُومَةٍ

مختلف الحديث

وَالْقَدْرُ إِنْ تَأَفَاهُ مَتْنٌ آخَرُ وَاسْتَكْنِ الْجَمْعُ فَلَا تَسَافَرُ
كَمَنْ لَا يُوْرِدُ مَعَ لَاعُنْدِي فَالْتَقَى بِالْخَطِّ وَقَرَّ عَذْوِي
أَوْ لَا فَإِنْ لَمْ يَدْأِ قَاعْلِيهِ أَوْ لَا تَمُجَّ وَأَعْلَنَ بِالْأَشْهَةِ

حتى الأرسال والمزيد في الإسناد

وَعَدَمُ السَّامِعِ وَالْقَلْبِ يَدْرِيهِ الْإِسْرَارُ وَالْخَفَاءُ
كَذَا زِيَادَةُ أَمْرٍ أَوْ فِي التَّنْذِيرِ إِنْ كَانَ حَذْفُهُ لِعَمَلِهِ وَد
وَأَنْ تَحْمِلَ شَيْئًا أَوْ فَالْحُكْمُ مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ فَدَحَاءُ
عَنْ كَالْأَحْيَاءِ مَاتَ وَفِيهَا فِي ذِي الْخَطْبِ يَجْعَلُ

معرفة الصحابة

رَأَى النَّبِيُّ مَسْجِدًا وَصَحْبَةً وَفِيهِ أَنْ طَالَتْ وَمَعْرِيتُ
وَقِيلَ مَنْ أَقَامَ عَامًا وَغَيْرَ مَعَهُ وَذَا الْإِبْنِ الْمُسْتَبْعَرُ

وَتَعْرِفُ الْحَقَّ بِاشْتِهَارِهِ وَتَوَاتُرِ أَقْوَالِ صَاحِبِهِ
فَدَا دَعَامًا وَفَوَاحِشَ قَبْلًا وَهَرَعْدُوكَ قِيلَ لَمْ يَخْلَا
فِي فَتْنَةٍ وَالْمَكْتُورُ كَسَيْتُهُ الشَّرِّ مِنْ عَمَلِ الصِّدْقَةِ
الْحَمْدُ بِأَبُو هُرَيْرَةَ الْكُرْمِيُّ وَالْأَخِي فِي الْعَمَلَةِ
الْكَرْمِيُّ وَفَوَاحِشَ عَمَلِهِ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَدِيٍّ
عَلَيْهِمْ بِالشُّكْرِ الْعِبَادَةِ لِمَنْ يَنْسَعِدُونَ وَلَا يَنْسَاكَ

وَمُحَمَّدٌ رَيْدُ بْنُ عَمْرِوهُمُ فِي الْفَتْنَةِ انْتَبَاحُ يَرْوُونَ قَوْمَهُ
وَقَالَ سَيَرْوُونَ أَنْتُمْ الْعَمَلِيُّ شَيْءٌ أَصْحَابُ كِتَابٍ رَسَلَهُ
زَيْدٌ إِلَى الدَّرْدِ مَعَ الْخِيَامَةِ عَمْرٍو عَمَلُهُ سَعَى عَلَى
نَحْوِ أَشْيَاءٍ لَمْ يَنْدِرْ فِي الْعَمَلِ لَمْ يَنْدِرْ فِي الْعَمَلِ
الْعَمَلُ لَا يَحْضُرُهُمْ وَفِي الْعَمَلِ سَبْعُونَ النَّاسُ يَنْتَبِهُونَ
الْحَيَّ أَرْبَعُونَ الْقَادِ قَبَضَ عَنْ دَمْعٍ مَعَ أَوْفَعِ الْأَوْفَعِ
وَمَعَهُ فَبَاقٍ إِنْ مَرَّةً تَعْدِيهِ قِيلَ اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ ثَلَاثِينَ
وَالْأَفْضَلُ الصِّدْقُ مَعَ عَمْرٍو بَعْدَهُ عُمَانٌ وَفَوَاحِشَ الْأَثَرِ

أَوْفَعِي قَبْلَهُ خَلَعَ الْحَيَّ قَالَتْ وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَاعِلًا
فَالْتَمَسَ الْبَاقُونَ فَالْأَذْيَةُ فَاحِدٌ فَالْبَيْعَةُ الْمَرْصُودُ
قَالَ وَفِيهِ الشَّابِقُونَ قَدْرُهُ وَفِيهِ صَمْرٌ وَقِيلَ يَدْرِي وَفَوَاحِشَ
قِيلَ ابْنُ بَكْرٍ وَفِيهِ بَلَّ عَلَى وَمَعَهُ نَجَاعَةُ لَمْ يَفْعَلْ

وقيل ليد رادة عوفاقا
 وبنات آخر بغيز مزية أبو الطفيل
 وقلة السائب بالمدينة أو سهل أو جابر أو بك
 وقيل لأخيه ما ابن عمدا لأبوالطفيل فيها قسرا
 وأنس ابن مالك بالبصرة وابن أبي أوفى فقي بالموفة
 والشام فابن بصرى أو ذهابا خلف وقيل دمشق وإشاعة
 وأن في حمص ابن بصرى فها وأن بالمخيرة العزم فقي
 وبفلسطين أبو أوفى ومصر فابن الحارث ابن حريز
 وقبض أميرا باليمامة وقلة ربيعة بيزقة
 وقيل بقرينة وسلمة بادية أو بطنية المكرمة

معركة النابعين

والتابع المكي المن قدحنا والخطيب حرة أن يحميا
 وهو طبا وقيل خمس عشرة أو خمس رواة كل عشرة
 وقيل الفرد هذا الوصف وقيل لم يسمع من ابن عوف
 وقول من عد سعيد فقلة بل قيل لم يسمع سوى سعيد
 لكنه الأفضل عند أحمد وعنه قيس وسواه وروا
 وقيل الحسن أفضل بالبصرة والفرقي أو يسا أفضل بالموفة

وروا

وفيها النابعين ثلاثة خمسة مع مرة أمر الدرد
 وفي البكرات كلها السبعة ذارحة القاسم تشرعرة
 ثم سليمان عبيد الله سعيد والسابع ذوالشاه
 أنا أبو حكمة أو ناسر أو نأبو بكر جلال قال نسر
 والمذكرون جارية فسمي بختريين كسري في أمر
 وقد بعد في الهياك في تابعيهما يكون الشايع
 فعمل عنهم كذا في الزناد والعكر وهو ونداد
 وقد بعدا بعام صاحب يأتي مقدرين فمن يقارب
 الإكابر عن الأصابع

وقد روي البكر عن ذي الصغر طبة وسنا أو في القدر
 أو فيها ومنه أخذ القبح عن تابع كعبه عن كعب

رواية الأقران

والأقران من أسود في السند والسن غالبا وقيل نادر
 مدحما وهو ما أكل أخذ عن آخر وغيره أقران قد

الأخوة والأخوات

وأخوة والأخوة بالوصف فذواللثة أبو حنيفة
 أربعة أبوهم السهمان وخمسة أهلهم سفيان

وَشَيْءٌ غَوِيٌّ سَابِقٌ وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَرُودَاتٍ
 وَشَيْءٌ جَوِيٌّ قَصْرٌ مُجَاهِدٌ لَيْسَ فِيهِمْ عَدَمٌ
 وَالْأَخْوَانُ جَمَلٌ كَثِيرٌ أَحْمَرُ بَرَصُورٍ هَادٍ وَفَجِيءٌ
رواية الأبا عن الأبناء وعكسه
 وَصَفُوا أَهْلًا مِنْ أَهْلِ آبِ كَعْبٍ عَنِ الْفَضْلِ
 وَابْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبٍ وَابْنِ عَمْرِو بْنِ قُورٍ
 ابْنِ أَبِي كَعْبٍ عَنْ أَحْمَدَ عَالِيَةً فِي أَحْمَدَ أَسَدٍ
 فَاتَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرِو رَعْلَةَ الْوَاصِلِ بِالْقُدِّ
 وَعَلَيْهِ صَفٌّ فِيهِ ابْنُ أَبِي وَمَوْجِبُ الْحَمْدِ سَابِقٌ
 وَمِنْ أَهْلِهِ إِذَا مَا أَهْلُ الْآبِ وَجَدُوا رَقْمًا
 قَسِيمًا مِنْ آبٍ قَطْعِي الْعَشِيرِ عَنْ أَبِي عَمْرِو
 وَاسْتَمْعَلَا عَلَى الشَّيْرِ فَالْمُ اسْمُهُ زَيْدٌ ابْنُ رَحْمٍ
 وَالشَّانُ أَنْ يَرَفِقَهُ مَدَّةٌ كَبِيرَةٌ وَغَيْرُهَا وَجَدُوا
 وَأَذَكَ رَأْسَهُ بَعْدَ رَأْسِهِ لَعَلَّ أَحَدَ الْبَنِي
 وَحَسْبُ الْآبَاءِ الشَّيْءُ عَنِ شَيْءٍ قَلْبٌ وَفَقْرٌ
السَّابِقُ وَالْمَلَأَقُ

وَشَيْءٌ

وَصَفُوا ابْنَ سَابِقٍ وَغَوِيٌّ وَابْنُ سَابِقٍ
 مَوْجِبُ مَعْرِفَةٍ وَزَيْدٌ كَانَ ذَرْبًا رَوِيًّا عَنْ سَابِقٍ
 سَابِقٌ لَيْسَ وَفَقْرٌ وَفَقْرٌ فِي الْحَمْدِ وَفَقْرٌ
من لم يزل عند الإله واحد
 وَشَيْءٌ صَفٌّ فِي أَحْمَدَ مِنْ مَدَّةٍ وَاحِدَةٍ لَأَنَّهُ
 أَحْمَدُ مِنْ شَيْءٍ وَوَجِبَ مَوْجِبُ خَيْرٍ وَفَقْرٌ
 وَفَقْرٌ أَحْمَدُ كَرِيمٌ رَعْلَةُ ابْنِ مَدَّةٍ وَفَقْرٌ
 فِي أَحْمَدَ أَحْمَدُ الْمَسِيحُ وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ مَدَّةٍ
من ذكر نبوت من عدا
 وَأَعْرَبَ أَنْ تَعْرِفَ مَا يَلْبِسُ مِنْ خَلْقٍ أَحْمَدُ
 مِنْ نَبْتٍ وَشَيْءٌ جَوِيٌّ قَصْرٌ مُجَاهِدٌ لَيْسَ فِيهِمْ عَدَمٌ
 حَسْبُ الْبَنِي السَّابِقِ الْعَدَمُ سَمَاءُ حَمْدُ الْبَنِي
 وَابْنُ لَحْمٍ بِنِ اسْمٍ وَذَكَرَ وَابْنُ سَعِيدٍ الْعَوْفِيُّ
أفرد العلم
 وَأَعْرَبَ بِالْأَفْرَادِ سَمَاءُ أَوْفَقِي
 أَوْفَقِي لَعَلَّ أَحَدَ الْبَنِي

الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

وَأَعْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَقَدْ سَمِعَ الشَّيْخَ وَالتَّبَعُ أَوْ عَشْرَتُمْ
سَمِئَةً كُنْتُمْ أَقْبَرًا نَحْوُ أَبِي لَدَا أَوْ قَدْ رَأَى
نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ بِنِزَارٍ كُنَى أَنَا مُحَمَّدٌ خَلْفٌ فَادْفَعُ
وَالثَّانِ مِنْ بَنِي وَالدَّهْلَمِيُّ نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَقَوْلُهُ
شَرَفِي لَا قَبَابَ وَالْقَدَمُ نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ
وَالْأَخِيرُ بِأَبِي الْوَلِيدِ وَخَالِدِي كُنَى لِلتَّبَعِ
تَقَرُّوْا وَخَلْفُكُمْ عَلَمَا أَمَا وَمَرُوعُكُمْ وَفِيهَا
رَعَاكُمْ وَدَوَّاشْتَابَهُمْ وَعَمَّكَ أَبُو الْقَحْطِ سَلَمٌ

الْأَلْقَابُ

وَأَعْنِ بِالْأَلْقَابِ فَرَمَّا جَعَلَ الرَّاحِمَيْنِ الَّذِي فِيهَا عَمَلٌ
نَحْوُ الضَّعِيفِ يَحْبِسُهُ دَسَنُ ضَلَّ الصَّرْقُ بِاسْمِ فَاعِلٍ لَنْ
يُؤَرِّمَ لِكُرْمَةِ الْمَلِكِ وَرَبَّمَا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبٍ
كَفَعْدِ مُحَمَّدٍ بِنِ جَعْفَرٍ وَصَلِحَ جَزْرَةُ الْمُشْتَهَرِ
الْمُؤَلَّفِ وَخُتْلَفِ

وَأَعْنِ بِمَا صَوَّرَ دَسُوْلَفَ حَطَّاءُ لَكِنْ لَقْنَهُ مُخْتَلَفٌ

مُحَمَّدٌ كُلُّهُ وَثَقِيلٌ لِأَنَّهُ سَلَامٌ حَذَرٌ وَالْمُعْتَبَرُ
أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خَلْفُ الْحَدِّ وَهُوَ الْأَخْبُ فِي بَنِي بِلْتَمَدِي
وَأَبْنُ أَبِي خَلْفٍ وَبَنِي شَيْمٍ وَالْأَشْهُرُ الشَّيْخُ فِيهِ فَا
وَأَبْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ مَا هُوَ أَزْدُهُ فَا فَكَدَ فِيهِ خَلْفٌ
وَالْحَكِيمُ بِنِ أَخْتِ خَلْفٍ كَذَا الْحَدِّ الشَّيْخِي وَالشَّيْخِي
عَيْنُ أَبِي بِنِ عَمَارَةَ الْكَبِيرِ بِنِ خُرَاعَةَ كَبِيرٍ
بِنِ خُرَاعَةَ بِنِ أَحْمَدَ وَأَقْبَرُ فِي الْأَنْصَارِ بِنِ حَرَمٍ
بِنِ الشَّامِ عَيْنِي بِنِ بِنِ فِي كُونَةِ الشَّيْخِ بِنِ عَلَا
بِنِ بَصْرَةَ بِنِ مَقْرُونِ كُنَى أَبَا عَيْنَةَ يَقَعُ وَالْكُنَى
بِنِ الشَّعْرَاءِ قُتَيْبَةَ بِنِ الْحَمَلِ الْأَبْنُ ذُو كَوْنٍ وَعَمَلُ الْحَمَلِ
وَالْعَامِرِيُّ بِنِ عَلِيٍّ عَشْرًا دَسْرَةَ فَالْعَوْنُ وَالْأَهْلَامُ
وَرُوحُ سُرُورٍ فِيمَا صَفَرُوا جَوَاهِرًا وَهَمَّ مَسْوَرٌ
بِنِ بَرِيدٍ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَبَنِي سَوْدٍ فِي مَسْوَرٍ
وَوَصْفُو الْمَسَالِكِ فِي الزَّوَاةِ هَارُونَ وَالْعَبْرُ بِنِ
وَوَصْفُو حَطَّاءُ أَوْ خَطَّاءُ عَيْنِي وَشَلْمَا كَذَا خَطَّاءُ
وَالشَّيْخِي أَقْبَرُ فِي الْأَنْصَارِ بِنِ بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ
وَمِنْ مَسَالِكِ وَلَهَا يَشَارُ أَخْرَابَ بِنِ دَارِهَا

وَفَرَّقَ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ كَذَا عَاشُوا وَبِأَعْيُنِهِمْ يُقَرِّبُ ذَا
 قُلُوبِهِمْ بَيْنَ عَبْدِ الْقُرَيْ
 مَهِدَاكَ مَعَ حَمْدٍ وَابْنِ فُلْ كَلَّ إِلَى وَصْفِ حَكِيمٍ فَاجْتَلَى
 دُونَ الْقَبَابِ شَتَّى قَدَّمَ كَذَلِكَ فِي الْمَعْمَرِينَ ذَكَرُوا
 وَقَبِيلَ الثَّوْرِيِّ عَامَ أَحَدِي مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَفَرَّقَ بَيْنَ عَدَا
 وَبَعْدَ سِتِّينَ سَبْعِينَ وَفَاةً مَالِكٍ دُونَ الْمُنِيَّاتِ
 وَبَابُ الْوَحْيَةِ تَعْنِي وَالشَّافِعِي بَعْدَ ثَمَانِينَ مَضَى
 الْأَرْبَعُ شَرَفَ مَاتُوا أَحْمَدُ فِي أَحَدِي وَارْتَبَعَا
 تَعْنِي الْبَحَارِي لِيَلْهُ الْفَطْرُ سِتِّ وَخَمْسِينَ بِحَرِّ تِلْكَ وَرَدِي
 وَسَبْعُ سَنَةٍ أَحَدِي فِي رَجَا مِنْ بَعْدِ ثَمَانِينَ وَسِتِّينَ هُتِ
 تَعْنِي بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو دَاوُدَ تَعْنِي التَّيْمَنِي يَعْقِبُ
 سَنَةً لِسَبْعٍ بَعْدَ هَذَا وَدَنَا رَابِعُ قَرْنٍ لثَلَاثِ رَفِيعَا
 تَعْنِي ثَمَانِينَ تَعْنِي الذَّارِقِي تَعْنِي لِمَا كَرَفِي
 خَامِسُ قَرْنٍ عَامَرَتُهُ فِي وَبَعْدَ بَارِزٍ عَكْدُ الْعَنِي
 فِي الثَّلَاثِينَ أَبُو عَمْرٍ وَثَمَانِيَانِ يَتَعْنِي الْقَوْمُ
 مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ حَمِيهِمْ وَالثَّوْرِيِّ فِي سَنَةٍ
 مَعْرِفَةُ الثَّقَلَاءِ وَالضَّعَفَاءِ
 وَأَعْلَى الْعَمَلِ وَالْعَدْلُ فَإِنَّهُ الْمُرَاتُ لِلتَّفْصِيلِ
 بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّيِّئِ كَمَا مِنْ عَرَضٍ فَالْجَرِّ أَيْ خَطَرِ

ومع ذا

وَمَعَ ذَا فَالْتَّحَقَ وَلَقَدْ أَحْسَنَ حَقِّي فِي جَوَابِهِ وَسَدَّ
 لِأَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِي أَحَبُّ مِنْ كَوْنِ خَصْمِي لِمُصْطَفَى ذَلَمَ
 وَرَبَّارَدَ كَلَامُ الْمَلَايِحِ كَالثَّانِي فِي أَحَدٍ مِنْ صَالِحِ
 قَرْنِيَا كَانَ لِمَنْ مَخْرَجٌ عَنْ عَلَيْهِ التَّحْقِيقُ يَخْرُجُ
 مَعْرِفَةُ مَنْ أَخْطَأَ مِنَ الثَّقَاتِ
 وَفِي الثَّقَاتِ مَنْ أَخْطَأَ قَارَى فِيهِ أَوْ خَصْمٌ سَقَطَ
 تَعْنِي عَطَا وَفِي الثَّقَاتِ وَكَالْمَرْبِيِّ سَعِيدُ رَابِعٍ
 إِسْحَاقُ تَعْنِي عَرُوبِيَّةً تَعْنِي أَرْفَاقِي إِلَى الْإِبَانَةِ
 كَذَا حَمِيٍّ الْكَلَامُ الْوَرَقُ وَعَامَرُ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِي
 كَذَا بَيْنَ هُمَا بِضْعَا دُونِي وَالزَّيَّ فِيمَا رَعُوا وَالثَّوْرِيُّ
 وَابْنُ عَيْنِيَّةٍ مَعَ السَّعُورِيِّ وَأَحْمَدُ حَكُوهُ فِي الْحَقْنِ
 ابْنُ خُرْمَةَ مَعَ الْفَطْرِ مَعَ الْقَطِيعِي أَحْمَدُ الْمَعْرُوفُ
طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ
 وَالرُّوَاةُ طَبَقَاتُ تَعْنِي مَالِكٌ وَالْأَحَدُ وَكَمْ مَضَى
 يَغْلُظُ فِيهَا وَابْنُ سَعْدٍ فِيهَا وَلَكِنْ كَرَرْتُ فِيهَا
 أَمْوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ
 وَنَمَّا إِلَى الْقَبِيلِ يَنْسَبُ مَوْلَى عَنَاقَةِ وَهَذَا الْأَعْلَى
 أَوْ لَوْلَا لِمَالِكٍ كَالثَّانِي مَالِكٌ أَوْ لِلدَّيْنِ كَالْجَعْفَرِيِّ

أدب
أي يصفى بغيره

أي يصفى بغيره

وَرَجَائِيَّتْ مَوْلَا الْمَوْلَى مُحَمَّدٍ خَيْرٌ مِنْ بَيِّنَاتِ أَصْلَا
أَوْطَانِ الزَّوَاةِ وَبَلَدِ الْقَضْمِ مِنَ الْأَوْدَانِ
وَصَاعَتِ الْإِنْسَانِ فِي الْبُلْدَانِ فَتَسْبِيحُ لَكَ لَفْزُ الْأَوْدَانِ
وَأَنْ يَكُنْ فِي بِلْدَيْنِ سَكَنَا فَأَنْبِيَا الْأَوَّلِ وَبَشَرِ الْخَاتَمِ
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قُرْبَةٍ مِنْ مَلَكَةٍ يَنْتَبِهُ لَهَا وَالْيَسْبِيحِ
وَكَيْفَ بَطْنِةِ الْبَيْمُونَةِ فَبِرَّاتٍ مِنْ خَيْرِهَا مَعُونَةِ
قُرْبَتِهَا الْمُحْمَدُ وَالْمَشْكُورُ إِلَيْهِ مِمَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالنَّامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ
نَمَتِ الْمُسْطَوْمَةُ بِالنَّمَاءِ وَالْكَمَالِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى
سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ
وَعَقَلَ عَنْ ذِكْرِ الْغَافِلُونَ وَرَضَى اللَّهُ
عَنْ أَفْخَالِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ وَعَنْ
التَّابِعِينَ لَهُمْ بِأَخَانِ الْيَوْمِ
الَّذِينَ سَتَجَانُ رُتَكَ رِ الْعِزَّةِ
عَايِمُونَ وَسَلَامُونَ لِيَوْمِ
وَالْمُهَذَّبُونَ الْعَالَمِينَ
أَعْيَانُ زَيْتِ الْعَالَمِينَ

١٥ ط